فصل في سنن الوضوء والسنة والتطوع والمندوب والنفل والحسن والمرغب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وسننه كثيرة ذكر المصنف بعضها فمنها السواك لما مر ويسن بسنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعا لجماعة سن أنه قبل التسمية والمعتمد أن محله بعد غسل الكفين وقيل المضمضة

تجلد فيما إذا وجد في إناء ما نقله في إعانة الطالبين قوله وإلا فلا يجزئ نظير هذا في الصلاة ونحوها كما في التحفة وغيرها

فصل في سنن الوضوء

قوله وسننه كثيرة أوصلها في الرحيمية نحو ستين سنة عد منها ست وستين وذكر في العباب وشرحه قريبا من أربعين وكذلك في التحفة قوله بناء على ما مشى عليه أي أنه لا بد من مقارنة نية نحو الوضوء لأول سنة ليعتد بتلك السنن في حصول ثوابها والإ فلا ثواب عليها ثواب كونها من سنن الوضوء وتبع فعلها ما مشى عليه المصنف من أول سنن الوضوء استياك لا بد من مقارنة النية له وقد تبع المصنف في ذلك جماعة منهم الغزالي والماوردي والقفال ونقله سم في حواشي المنهج عن الشهاب الرملي وقوله قال سم وكان أي الشهاب الرملي يجمع بين من قال أول سنن الوضوء السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أول سنن السواك أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من سنن القولية التي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فيه لا منه فلا ينافي قرانه النية قبلها بالتسمية ولا تقدير السواك عليهما لأنه سنة فعلية للوضوء لا من الوضوء اهـ قوله بعد غسل الكفين إلخ اعتمده الشوبري في كتبه وفي المغني الخطيب ينبغي اعتماده قال الشوبري في إعانة الطالبين بعد كلام فيه والحاصل أنه إذا تسوك سبعين مرتبين قبل التسمية وبكون سنة لا جلها أو بين غسل الكفين والمضمضة ويكون سنة للوضوء اهـ وفي التحفة ترتب السواك الذي لا تأمل للتسمية

ذكرا باللسان وهذا يسن قبل أول الوضوء لا غير وذكر بالقلب هو المسئول عن أول الوضوء إلخ ولان ندم حتى بالنفس آخره خرجت الثواب كاملا في الآخرة وحكما هو واجب من أول الوضوء إلى آخره وفسره بما لا يأتي بما ينافيها قوله كردة أو قطع فخرج بطرأ حدهما في أثناء وضوئه انقطعت ولا كان ذاكرا للنية خلافا للعباب بخلاف نية التبرد والتنظيف فإنها تأتي إذا كان ذاكرا معهما النية لوضوء صح الوضوء كما علم مما تقدم ولا يعتد بما فعله من الوضوء مع الردة فإن عاد إلى الإسلام نوى على وضوء أول بعد استئنافها للنية إلا لم يحدث وإلا طرأت الردة بعد تمام الوضوء لم يؤثر في صحته على الأصح بخلاف التيمم فإنه يبطل بها وبحدث إلا سنويا لأن وضوء دائم الحدث كالتيمم وفرق شيخ الإسلام في الإسنوي بأن المكث الأصلي فيه إن يرفع الحدث فوكان أقوى من التراب إلخ والكلام في غير نية الاعتراف أما هي فلا تضر كما سبق وإلا لم يستحضر معها نية نحو الوضوء لأنها المصلحة الطهارة لصولة ما بها عن الاستعمال قوله إلى أن استثنفها أي النية لا الوضوء كما هو ظاهر ويكون الاستئناف بعد عوده إلى الإسلام وبعد زوال المنبل لقطع كما علم مما سبق آنفا وفي شم العباب للشم قال الدلجي وإن اعتقد صبي البلوغ مسلما الكفر في الصلاة بطلت وإلا لم تصح إلخ ولو لان افتقاده الكفر إبطال لها أو في صوم أو وضوء فوجهان مبنيان على نية الخروج إلخ ومقتضاه أن ذلك لا يؤثر في الصوم ونحوه والحج والاعتكاف وتقطع النية في الوضوء وهو متجه قال الإسنوي وبوجه من كلامه الآتي أن ذلك لا يؤثر إذا وجد بعد التيمم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)